

«بدأنا الاعتماد على الأداء التشغيلي وسيكون تركيز كل شركة على مجال تخصصها»

طلال جاسم البحر لمساهمي مجموعة شركات «إيفا»: استبشروا خيراً... ولا نحتاج الدخول في «الاستقرار»

| كتب ربا السناري |

يبدو طلال جاسم البحر مرتاحاً وهو يحمل في اسمه الثلاثي «ثقل» اسم والده جاسم البحر (رحمه الله)، فيها هو ينجح في الاختبار الأول والأصعب على الإطلاق، ليقول لمساهمي شركات المجموعة بعد أشهر من نشوب الأزمة واستفحالها «استبشروا خيراً إن شاء الله».

يشرح البحر أوضاع المجموعة بثقة عالية، فـ «الأسوأ بات وراء (إيفا) وشركاتها»، لا سيما وأنها «من أقل الجامعات التي عليها قروض»، بل إن «بعض شركاتنا ليس عليها أي اعباء ائتمانية».

يستند «أبو جاسم» إلى أريكيته ويكرر مراراً نسب الفضل إلى والده في متانة وضع المجموعة وسط تلاطم أمواج الأزمة، لكن محدثه لا بد أن يلمح بين سطور حديثه لمسة مختلفة في المال والأعمال.

فالشباب الأثري من واحدة من أفضل التجارب الاستثمارية الناجحة، حين كان يرأس «إيفا للفنادق والمنتجعات»، يحمل إلى رأس المجموعة الأمل، فكراً مقداماً في اكتشاف الفرص أو اختراعاها، ومتحفظاً في تحمل المخاطر المالية، وعنوانه في هذه المرحلة يمكن تلخيصه بجملة: «بدأنا الاعتماد على الأداء التشغيلي وسيكون تركيز كل شركة على مجال تخصصها».

• في البداية نبدأ بأخر تطورات الأزمة وخطوات معالجتها في الكويت، الا ثرون إن إقرار قانون تعزيز الاستقرار المالي خطوة كافية في المرحلة الحالية؟

- بالطبع هذا القانون خطوة جيدة، الا انها غير كاملة وكذلك متأخرة، حيث مبالغ الائتمان ستزداد والكلفة جراء ذلك سترتفع، بالإضافة إلى أن الجميع من حولنا تحرك في حين كنا نستهلك الوقت، كما أرى أن قانون الاستقرار غطى في المقام الأول قطاع البنوك، رغم أن المشكلة الأساسية تكمن في قطاع شركات الاستثمار، والمفترض أن يكون لها حل خاص.

• هل يمكن القول أن الأسوء من الأزمة مر على صعيد السوق الكويتي أم أن القاع لم يظهر بعد؟

-اعتقد أن الشركات التي لديها تركيز ائتماني خارجي، لا تزال مستويات مخاطر الأزمة قائمة أمامها، ومن المتوقع أن تشهد تداعيات أكثر، أما بالنسبة للكويت وبعيدا عن الشركات المتعثرة، التي لا تتجاوز نسبتها 10 في المئة من إجمالي قطاع الاستثمار، فيمكن القول أنه في البداية لم تكن هناك مشكلة حقيقية، وكان من الممكن تجنب غالبية تداعيات الأزمة العالمية، خصوصا أن المشكلة الحقيقية محصورة في بعض الشركات التي تعاني من انقطاع السيولة، وتواجه التزامات، وكانوا يبحثون عن حل خاص، الا أن التراخي في وضع الحلول وضع 90 في المئة من الشركات تحت ضغط ائتماني، بعد أن أختفى الخط الائتماني الذي كانت تعتمد عليه هذه الشركات لتمويل مشاريعها بسبب تداعيات الأزمة.

استهلاك الوقت

• في تقرير لـ «مير يل لينش» أشار إلى أن أزمة الكويت محلية وليست مرتبطة بشكل رئيسي بتداعيات الأزمة العالمية هل توافقون على هذا الرأي؟

- نعم، اعتقد ذلك، ومما يدعم ذلك توافق تدفقات السيولة إلى البنوك في الفترة الأخيرة، بمقابلها انكماش خطوط الائتمان مع الشركات وبشكل حاد، حتى أننا لم نسمع في الأشهر الماضية عن تنفيذ عمليات ائتمانية.

نزول الاسهم

• وماذا على صعيد انعكاسات الأزمة على مجموعة شركات «إيفا» هل الأسوأ بالنسبة لشركاتها من وئنتهي؟

- يمكن القول أن الإسوأ بات وراء «إيفا» وشركاتها، فغالبية الخسائر التي تم الإعلان عنها من قبل شركات المجموعة كانت دفترية، إذ أن 95 في المئة من خسائر «إيفا» ترجع إلى التقييم، حيث أن 40 في المئة من الخسائر المعلنة بسبب خسائر المجموعة الاستثمارية في قطاع البنوك، سواء الداخلية أو الخارجية، فخسائر شركات المجموعة مرتبطة بنزول الأسهم، وعلى سبيل التذليل على ذلك، أن قيمة سهم «إيفا» السوقية تبلغ 90 فلسا (كما في نهاية الاسبوع الماضي)، في حين أن قيمة سهمها الدفترية 240 فلسا، كما أن قيمة سهم «إيفا» للفنادق» السوقية 600 فلس، بما يعادل نحو 270 مليون دينار، علما بأن قيمة سهم «إيفا» السوقية والتي تملك 60 في المئة من «إيفا للفنادق» نحو 75 مليون دينار، واعتقد أن القيمة الحالية لسهم «إيفا للفنادق» تعادل نصف القيمة الحقيقية كون أن أسهم «إيفا للفنادق» مسوكة، وأرباحها تتزايد من سنة لأخرى، فقد بدأت في أول سنة بـ 7 ملايين دينار وفي العام التالي (2007) حققت 23 مليونا، أما في سنة 2008 حققت 37 مليونا، وفي نصف السنة من 2009 حققت حوالي 25 مليون دينار.

أقل المجاميع

• وبالنسبة إلى وضع المجموعة الائتماني هل تتعرض لضغوط في الوقت الراهن؟

- كمجموعة تعد «إيفا» من أقل المجاميع التي لديها قروض، فأكبر شركة عليها قروض في المجموعة هي «إيفا» الأم، حيث تقدر ديونها بـ 150 مليون دينار، بما يعادل نحو 29 في المئة من مجموع أصولها، وقروض «عقارات الكويت» تبلغ نحو40 مليون دينار، في حين أن قروض «الدولية للمتمويل» نحو 60 مليون، ومن قراءة هذه الأرقام يتضح انخفاض حجم القروض على شركات المجموعة، خصوصا وأن شركات مثل «جيزران» و«المنتجعات» ليس عليها أي اعباء ائتمانية.

• ربما يقول البعض إن عدم ترحيب البنوك بتمويلكم في السابق حماكم من ضغوط الأزمة الائتمانية التي تمر بها العديد من شركات الاستثمار؟

- في البداية أود أن أشير إلى أن المجموعة لم تكن تعاني من عدم ترحيب البنوك، بالمعنى الدارج، فما حدث بالضبط أننا، شأننا شأن الجميع، وإن كنا عايننا بصورة أكبر من غيرنا من «التصعب» المصرفي، الذي تتمتع به بنوك الكويت عموما، فنسبتنا من التمويل داخل المجموعة جيدة، والفضل في ذلك يرجع إلى أن معطيات القوة لمراكز المجموعة المالية قائمة على أن النمو في أصول شركاتها اعلى من نمو ائتمائها، وإذا كانت بعض البنوك امتنعت عن تمويل بعض شركاتنا في اوقات سابقة فاعتقد ان الأزمة أقرزت «الزین والشین».

• كم تبلغ قيم أصول شركات المجموعة السائلة؟

- تقريبا نحو 20 في المئة من إجمالي أصول المجموعة.

حاصل الجمع بين العاملين الأداء التشغيلي القوي والعيب، الائتماني الخفيف، لا بد أن يكون وضعاً طبيعياً ليس في حاجة إلى المعالجات الاستثنائية. وأذلك يبدو البحر واضحا في الإعلان أن المجموعة لن تستفيد من قانون تعزيز الاستقرار المالي، ويحدد لذلك ثلاثة أسباب: أولها لأن المجموعة «قادرة حتى الآن على تغطية التزاماتها بفضل وضعها المالي القوي»، وثانيها أن «القانون غير واضح رغم خياراته العديدة»، وثالثها أن «تركيزنا الاستثماري على سوق الأسهم والمشاريع العقارية، في حين أن القانون يمنح استغلال التمويلات في هذين المجالين».

وعلى الرغم من أن أسبابه تبدو في معظمها خاصة، إلا أن البحر لا يخفي نقده لقانون الاستقرار، لكونه «يغطي قطاع البنوك في المقام الأول رغم أن المشكلة الأساسية تكمن في شركات الاستثمار»، وبلغت إلى أن «الشركات المتعثرة كانت 10 في المئة الآن التراخي في وضع الحلول وضع 90 في المئة من الشركات تحت ضغط ائتماني».

ويرى البحر أنه «إذا طرحت الدولة رؤية يساهم فيها القطاع الخاص عبر مشاريع تنموية كبرى يمكن لجميع الشركات أن تستفيد من قانون الاستقرار».

لكن ماذا عن خسائر المجموعة وشركاتها عن العام الماضي؟ يقول البحر الخسائر التي أعلنها «إيفا» لا تبعت على القلق، بل إنه «لو تم وضعها ضمن باب القيمة الدفترية لما ظهرت»، ويجزم بأن «شركاتنا سنتخطى الخسائر التي تحققت في الربع الرابع وقد



طلال جاسم البحر

(تصوير نور همنواي)

بفضل وضعنا المالي القوي، والسبب الثاني أن القانون غير واضح رغم خياراته العديدة، والأهم من ذلك أن تركيزنا الاستثماري قائم في المقام الأول على سوق الأسهم والمشاريع العقارية خارج الكويت، وباعتبار أنه ممنوع تمويل الاستثمار في سوق الاسهم ضمن القانون، والشركات العقارية ممنوعة من المتاجرة وفقا للقانون 8 و9 يجعل المجموعة إلى حد كبير خارج حسة أدوات قانون تعزيز الاستقرار، الا اذا خصصت الدولة مشاريع يمكن أن تستثمر فيها، وهنا أود أن أشير إلى أن السوق الكويتي ضيق جدا من حيث فرصة الاستثمار المطروحة أمام شركاته، فإذا رغبت شركة ما الاستثمار محليا تجد نفسها محصورة في قطاع الاسهم، ولذلك غالبية الأنشطة التشغيلية للشركات والمجاميع الكبرى خارج الكويت، وأمام كل هذه المعوقات التي يفرضها القانون على من يرغب في الاستفادة منه سيكون من الصعب لنا، حالنا في ذلك حال مجاميع أخرى، الانضمام إلى برنامج تمويل قانون تعزيز الاستقرار بشكل كبير، الا اذا طرحت الدولة رؤية يساهم فيها القطاع الخاص، عبر مشاريع تنموية كبرى، وقتها يمكن لجميع الشركات أن تستفيد من القانون.

• وهل «إيفا» مستعدة لمرحلة الخصخصة؟

• وكم تبلغ قيمة اصول المجموعة؟

- 1200 مليون دينار (...). علما بأن إجمالي المطالبات البنكية والسندات المصدرة لكل شركات المجموعة تبلغ نحو 340 مليون دينار؟

• هل لديكم التنية للانضمام إلى برنامج التمويل الذي يطرحه قانون تعزيز الاستقرار؟

-... فحتى الآن «إيفا» وشركاتها غير معنية بالادوات التمويلية التي يطرحها القانون، فالمعني في المقام الأول البنوك وليس الشركات التي تحتاج إلى السيولة. ومن صور الامتيازات الممنوحة للقطاع المصرفي أن القانون اقتصر على مساهمة الجهات الحكومية في زيادات رؤوس الاصول بالنسبة للجهات المتعثرة على البنوك، في حين أنه لم يتضمن الشركات (...). ما تحتاجه هو تمويل عادي مثلنا مثل أي شركة في العالم ووفقا للتمويل المعمول به في كل الأسواق.

منوع التمويل

• ربما يكون القانون اعلى نوعا من الاولوية للمصارف وهذا متفق عليه لدى الجميع لكن ما الذي يحول دون استفادتك من ادواته التمويلية؟

- في الحقيقة هناك أكثر من سبب لذلك، الأول، أننا قصادرون حتى الآن على تغطية التزاماتنا.

مشاريع «إيفا للفنادق» بـ 10 مليارات دولار وأرباحها التشغيلية 100 في المئة

الشركة 10 مليارات دولار، تشمل مشاريع قيد الانشاء، أو تم انجازها، وتتوزع مشاريعها بواقع 25 في المئة فنادق، وأراض 10 في المئة، ونادي التملك الخاص 10 في المئة، والتجاري 5 في المئة. أما البقية عبارة عن عقارات للبيع، وقال البحر: «إيفا للفنادق الأقرب إلى قلبي».

بعض الأسهم يتعين الحذر منها

أوضح البحر أن سوق الاسهم الكويتي من افضل الأسواق في الوقت الراهن، إذ أنه يتمتع بفرص مغرية، الا انه ينبغي التاكيد على ان هناك اسهما يجب الحذر منها، فالنتيجة حول استثمارها مطلوب، ويجب على المتداول ان يدرس الشركة جيدا، ومن علامات الجودة التي يأخذها في الاعتبار، ما للشركة وما عليها، وهل من يدير الشركة يستثمر امواله فيها أم لا.

أكثر من سيناريو لـ «الكويت القابضة»

البدائل المطروحة في هذا الخصوص، دمجها مع إحدى هذه الشركات، بحيث يكون الكيان مركزاً على نشاط معين كما أن هناك سيناريو آخر متمثل في دمجها مع شركة من خارج المجموعة، أو أن تؤسس شركة قابضة ثانية.

- بكل تأكيد، اذا كانت الخصخصة صحيحة، وتضم مشاريع رئيسية، مثل الكهرباء والاتصالات والمشاريع النفطية، مع العلم أن المجموعة بدأت المساهمة في مشاريع نفطية في أميركا من خلال شركة الكويت القابضة.

معدلات الالتزام

• بكل صراحة هل دفعتمك تداعيات الأزمة إلى بحث خيار التخلص من إحدى شركات المجموعة سواء عبر البيع أو التصفية؟

- بكل تأكيد لا، وهذا يرجع إلى انخفاض معدلات الالتزام إلى الأصول، وحتى لا يكون الحديث نظريا، أود أن أشير إلى بعض البيانات، التي تدل على متانة شركات المجموعة، فعلى سبيل المثال، سعر سهم شركة عقارات الكويت 70 فلسا في حين أن قيمته الدفترية تتجاوز مئة فلس، وبالنسبة لسهم «المنتجعات» فبيع 70 فلسا مقابل 140 فلسا كقيمة دفترية، مع العلم أن هذه القيمة وفقا لتقييم اصول الشركة المتحفظ جدا، أما «جيزران» فسعر سهمها السوقي نحو 60 فلسا، في حين أن قيمته الدفترية تتجاوز مئة فلس، وبالنسبة لسهم «المنتجعات» فبيع 70 فلسا مقابل 140 فلسا كقيمة دفترية، أما سهم «إيفا» الأم فقيمته السوقية 90 فلسا، في حين أن قيمته الدفترية 240 فلسا، وتبلغ قيمة سهم «كويت انفست» السوقية المستوى نفسه للقيمة الدفترية (...). إذا هذه الأرقام وما تطرحه من فروق جوهرية تدعم مركز «إيفا» المالي وكذلك مركز شركاتها... ويتضح من كل ذلك أن اسهم المجموعة «ببلاش».

• وفقا لخطة إعادة الهيكلة التي انطلقت العام الماضي كم سيكون عدد كيانات المجموعة الجديدة؟

- ما بين 5 إلى 6 كيانات، وهذا يتوقف على المجالات التي سنستثمر فيها.

الاداء التشغيلي

• البيض يأخذ على «إيفا» وشركاتها ارتهاها بحركة سوق الاسهم، الا تعتقدون انه أن الأوان للاعتماد على بدائل استثمارية تشغيلية؟

- نحن بالفعل نعمل على هكذا اتجاه منذ فترة، فالاداء التشغيلي نما في السنوات الأخيرة بمقدار مئة في المئة لغالبية شركات المجموعة، الا انه يتعين الأ نغفل عن أن نشاط سوق الاسهم رئيسي بالنسبة لنا، وموضع قوة للمجموعة، ولا عيب في تنمية، فضمن خطة إعادة الهيكلة التي بدأتها المجموعة منذ فترة، سيتم التركيز على مواطن القوة الاستثمارية التي تتمتع بها، والمتمثلة في قطاعي العقار والاسهم، وسنسعى إلى تطوير كل شركة، والنشاط الذي لا يعطي الناتج المرجو منه سنطوره، والا سنغيره، وسيكون تركيزنا في كل شركة على مجال تخصصها.

ايرادات «إيفا»

• اعلتم عن خسائر بلغت نحو 67 مليون دينار لشركة الاستثمارات المالية الدولية (إيفا) الا تعتقدون ان غالبيتها من الاستثمار في قطاع الاسهم؟

- هذا حقيقي، ولا نختلف عليه، الا أن هذه الخسائر لا تبعت على القلق، فعلى سبيل المثال، مصادر إيرادات «إيفا» التشغيلية أتت من خلال «إيفا للفنادق»، و«الدولية للتمويل»، والاستثمارات العادية والتداول السوقي، وفي هذا الخصوص